

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## علم اللغة

### دراسات غلمية محكمة تصدر أربع مرات في السنة كتاب دوري

مع ٢٠٠٩

ح) حقوق الطبع والنشر محفوظة ، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أي قسم من أقسامه ، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته ، أو الجزائه في أي شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات ، إلا بأذن كتابي من الناشر  
قيمة الاشتراك السنوي :

(داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ جنيهاً مصرياً

(خارج جمهورية مصر العربية شاملاً البريد)

٨٠ دولاراً أمريكياً

سعر العدد :

(داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ جنيهاً مصرياً

(خارج جمهورية مصر العربية شاملاً البريد)

٢٠ دولاراً أمريكياً

أسعار خاصة للطلبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص.ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٣٤

## المحتويات

### الصفحة

### البحوث:

- شوقى ضيف رائد المدرسة العربية الحديثة فى تاريخ ودراسة التراث العربى ٩
- المنظور المعاصر لنظرية القياس ودوره فى تنمية العربية ٣٧  
د. هاشم محمد سويفى
- التنوعات الدلالية لقضايا الأمر والنهى عند الإسئوى ٩٩  
د. أشرف عبد البديع
- الخصائص النحوية للقبائل العربية التى ذكرها ابن عقيل ١٩٧  
د. مجدى إبراهيم يوسف
- أسماء الأصوات فى محافظة أسوان بين الأصول الفصيحة والاستعمال المحلى ٢٢١  
د. عبد النعيم عبد السلام خليل
- كلمة كم بين البساطة والتركيب فى ضوء آراء الكوفيين والبصريين ٢٧٥  
د. سعد بن حمدان الغامدى
- هَلْمٌ جَرًّا (دراسة لغوية تحليلية)  
د. محمد محمود بندق

# كلمة كم بين البساطة والتركيب

## فى ضوء آراء الكوفيين والبصريين

د. سعد بن حمدان الغامدى

جامعة أم-القرى

الرأى السائد عند النحاة أن (كم) اسم ، مبهم مفتقر إلى التمييز ، مبنى ، ملازم للصدر ، وتنقسم إلى قسمين استفهامية وخبرية والثانية فرع الأولى ، وهى كناية عن عدد مبهم وقد خالف بعضهم فى اسمية كم الخبرية فعدها حرفاً يدل على التكثير فى مقابلة ربّ الدالة على التقليل كما جاء فى الهمع عن البسيط وقد ذكر ذلك المرادى ولكنه قال « والصحيح أنها اسم ودليل اسميتها واضح » ولم يذكر الدليل ، والقول بحرفية (كم) لعله من أقوال الخليل فقد جاء فى العين « كم : حرف مسألة عن عدد »<sup>(١)</sup> وقد يقصد بالحرف الكلمة فلا يكون كلامه نصاً فى الحرفية .

وقد دّل النحاة على الاسمىة بأمور<sup>(٢)</sup> :

أولهما : الإسناد إليها ، فتأتى مبتدأ فى مثل : كم درهماً عندك ؟ وكم رجل عندك !

ثانيها : عود الضمير عليها نحو : كم رجلاً جاءك ؟ وإن شئت : جاءوك .

ثالثها : دخول حرف الجرّ عليها نحو : بكم رجل مررت ، وعلى كم نزلت ، وإلى كم تصنع كذا .

رابعها : الإضافة إليها مثل : رزقُ كم نفس ضمنت ، وصاحب كم أنت .

خامسها: إضافتها إلى غيرها مثل : كم رجل عندك .

سادسها: تسلط عوامل النصب عليها فانت مفعولاً في : كم رجلاً ضربت وظرفاً في : كم فرسخاً سرت ، وخبراً لكان في : كم كانت دراهمك ، ومفعولاً مطلقاً في : كم ضربة ضربت .

سابعها: إبدال الاسم منها ، علماً أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة ، بخلاف المبدل من الاستفهامية ، يقال في الخبرية: كم عبيد لي خمسون بل ستون ، وفي الاستفهامية : كم مالك أخمسون أم ثلاثون (٣) .

وقد رأينا أن المرادي يرى أن اسميتها هي الصواب ، وتبقى مشكلة واحدة وهي أن كم كما سيظهر قيل : إنها مركبة من حرف الكاف و (ما) الاستفهامية، فهل هذه الكلمة غدت اسماً تغليبا للاسم على الحرف ، لعله كذلك .

\*\*\*\*\*

أما كونها مبهمه فلأنها كناية عن العدد المبهم تقع على القليل والكثير والوسط منه ، والاستفهام يكون بالمبهم ليشرح ما يسأل عنه ، وكم الخبرية أصلها الاستفهام لذا وجد الإبهام فيها ، وإلا فإنه ليس الأصل في الأخبار الإبهام .

وقد احتاجت (كم) إلى تفسير المطلوب بيان عدده ، وكذلك الخبرية ، فالعدد مجهول يفسره الجواب ، ونوع المطلوب معرفة عدده مجهول يفسره التمييز .

\*\*\*\*\*

وبناء (كم) إذا كانت استفهامية إنما كان لتضمنها معنى همزة الاستفهام ووقوعها موقعها ، فإذا قلت : كم غلاماً لك ، أو : كم مالك ، فمعناه : أعشرون غلاماً لك أم ثلاثون ونحوهما من الأعداد ، لأنه يسأل بها عن جميع

الأعداد فأغنت (كم) عن همزة الاستفهام وما بعدها من العدد .

وأما إذا كانت (كم) خبرية فبناؤها ، لأنها بلفظ الاستفهامية ، وتقع في الخبر موقع (رب) وربّ حرف فزارعتها (كم) في الخبر فبنيت كبنائها (٤).

\*\*\*\*\*

وملازمة (كم) للصدارة منسجم مع ما عليه أخواتها أدوات الاستفهام ، وقد قرر النحاه أنه يتعين الصدر للأداة إذا دلت على نوع من الكلام كالنفي والاستفهام .

والتصدير لهذه الأدوات يحقق مقصداً من مقاصد العرب في كلامها وهو أمن اللبس ، ذلك أن السامع كما قال الرضيُّ يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله ، فلو جُوِّزَ أن يجيء بعده ماغيّره لم يدر السامع إذا سمع المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه (٥).

وملازمة (كم) للصدر بنى عليها النحاه تخطئة من قال إنها تأتي فاعلاً وأعرّبها كذلك في قوله تعالى ﴿أو لم يهد لهم كم أهلكنا﴾ (السجدة: ٢٦) وهو قول ابن عصفور ، وذكر أن ذلك جاء على لغة رديئة حكاه الأخفش عن بعضهم أنه يقول (ملكتم كم عبيد) فيخرجها عن الصدرية .

ووصف ابن هشام هذا الصنيع من ابن عصفور بالخطأ العظيم ؛ إذ خرج كلام الله سبحانه على هذه اللغة ثم قال "إنما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه ، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل ، أو جملة ﴿أهلكنا﴾ على القول بأن الفاعل يكون جملة إما مطلقاً أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفيعل قلبي نحو : "ظهر لي أقام زيد" . وجوز أبوالبقاء كونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة ، وليس هذا من المواطن التي يعود فيها الضمير على المتأخر" .

كما بنى النحاة على ذلك تخطئة من أعرب قوله تعالى ﴿أنهم إليهم لا يرجعون﴾ بدلاً من (كم) في قوله تعالى ﴿الم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون﴾ (يس: ٣١) ، وقال ابن هشام: هذا مردود بأن عامل البديل هو عامل البديل منه، فإن قُدِّرَ عامل البديل منه (يروا) فكَم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها ، وإن قُدِّرَ ﴿أهلكنا﴾ فلا تسلط له في المعنى على البديل ، والصواب أن (كم) مفعول لأهلكنا ، والجمله إما معمولة ليروا على أنه علق عن العمل في اللفظ و (أن وصلتها) مفعول لأجله ، وإما معترضة بين (يروا) وما سدّ مسدّ مفعوليه وهو (أن وصلتها)<sup>(٦)</sup> ولعل أهم ما يعيننا في هذا التمهيد ما ذكر من اسمية (كم) وأدلة ذلك لأنه ينبنى على هذه الحقيقة بعض أحكام وأفكار هذا البحث الذي يختص ببنية (كم) والخلاف فيها من حيث البساطة والتركيب .



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم إسلامي

## (كم) بين البساطة والتركيب

### أولاً: الراي الكوفي

نسب المرادي القول بالتركيب في (كم) إلى الكسائي والفرّاء وكذلك فعل السيوطي حيث قال " وذهب الكسائي والفرّاء إلى أن (كم) بوجهيها (يعني الخبرية والاستفهامية) مركبة من كاف التشبيه و (ما) الاستفهامية " ، ونُسب إلى الكوفيين في بعض المصادر . والذي يظهر أن بعض النحاة الأوائل قال به ونقله الخليل فقد قال " ويقال: هي من تأليف كاف التشبيه ضمّت إلى (ما) ، ثم قصرت ( ما) فأسكنت الميم " .

وقد قال الفرّاء<sup>(٧)</sup> " ونرى أن قول العرب : كم مالك ، أنها (ما) وصلت من أولها بكاف ، ثم إن الكلام كثر بـ (كم) حتى حذفت الألف من آخرها ، فسكنت ميمها ، كما قالوا : لِمَ قلت ذاك ؟ ومعناه : لِمَ قلت ذاك ، ولما قلت ذاك ؟

مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

قال الشاعر :

يا ابا الأسود لِمَ أسلمتني لهموم طارقات وذكر

وهذا الكلام وغيره من الكلام المنسوب إلى الكوفيين يشير إلى أمور :

أولاً : أن الأصل في (كم) هو (ما) ، وأن الكاف وصلت بها من أولها ، وعليه ذهب العكبري والأنباري إلى أن الكوفيين يرون أن الأصل في (كم) (ما) زيدت عليها الكاف ثم حذفت منها الألف<sup>(٨)</sup> .

ولعل هذا مضمون نصّ العين<sup>(٩)</sup> إذ جعل الكاف مضمومة إلى (ما) فتكون (ما) مضموماً إليها ، فتكون الأصل .

واعتبار (ما) أصلاً والكاف داخلة عليها أليق بمذهب الكوفيين وذلك لأصالة (ما) في باب الاستفهام ، ولعل العرب أرادت الخروج بها إلى السؤال عن العدد فلجأت إلى استخدام الكاف سابقة تنقل الأداة من معناها إلى معنى جديد .

ثانياً: تضمن الرأي الكوفي بالإضافة إلى ما ذكر من أصالة (ما) تعليل حذف الألف بأنها حذفت كما تحذف مع سائر حروف الجر في نحو: بم؟ ولم؟ وعم؟ (١٠).

وقد عرض الرضي رأي الكوفيين وبين فيه أنهم يرون حذف الألف من (كم) كحذفها من (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجر عليها ، وقال (١١):  
(وحذف ألفها (يعنى ما) إذا كانت في الاستفهام قياس نحو (لم) و(فيم) فتكون (كم) الاستفهامية كقوله : "يا أبا الأسود لم خليتني " ، مع أن الفراء لا يظهر في كلامه أنه يعد الكاف حرف جر ، وعد حذف الألف من (ما) لكثرة الكلام — (كم) (١٢) ، ولعل الفراء لا يرى في الكاف أكثر من مغيرة ، ولا يشترط كونها حرف جر ليحدث بتركيبها مع (ما) ما يحدث من حذف الألف ، فالوصل في أول (ما) كوصل (ذا) بـ (ها) في (هذا) ووصل (إن) بلام وهاء في قول الشاعر :

لهنك من عسيّة لو سيمّةً على هنوات كاذب من يقولها (١٣).

ويحتمل كلامه وجهاً آخر ، إذ يرى أن الأصل (ما) الاستفهامية أدخلت عليها الكاف حرف الجر ، وحذفت الألف ، ثم بالتركيب أصبحت كلمة واحدة ، ففقدت كل كلمة خصائصها قبل التركيب فلم يعد حرف الجر حرف جرّ ولا (ما) الاستفهامية بقيت على مالها من أحكام ومعان ، وولدت كلمة جديدة خالية من خصائص الكاف و(ما) الاستفهامية ، وهكذا فإن الكاف لم تكن حرف جرّ إلا في المرحلة الأولى من التركيب .



ثالثاً : أما سکون الميم الذي اثار إليه الفراء فقد نسبة بعض النحويين ممن عرض للرأى الكوفى إلى كثرة الاستعمال (١٤) ، وعبارة الفراء توحى بغير ذلك إذ قال (١٥) : " ثم إن الكلام كثر ب (كم) حتى حذفت الالف من آخرها فسكنت ميمها كما قالوا : لِمَ قلت ذاك؟ ومعناه : لِمَ قلت ذاك ، ولما قلت ذاك ؟ قال الشاعر :

يا أبا الأسود لِمَ أسلمتني لهموم طارقات وذكر "

فما يفهم من هذا النص هو أن حذف الالف مهَّد لسكون الميم ، وليس سکون الميم لكثرة الاستعمال ، وكذلك سکون الميم في (لم قلت ذاك؟) ليس لكثرة الاستعمال ، بل هو لغة قليلة ، والمستعمل الكثير فتح الميم ، وتنظير الفراء لكم لم يكن بما سكنت الميم فيه لكثرة الاستعمال مما يشير إلى أنه لا يرى أن سکون الميم لذلك ، وإنما هو استخدام للغة من اللغات الثلاث في (لم) ، وماجئ العرب إلى هذه اللغة في كم إلا للحكمة تتبين بعد قليل .

ولعل ابن هشام (١٦) وقع على تعليل كوفي لسكون الميم حين ذكر ما تخالف فيه (كأي) (كم) قال : " أحدها أنها مركبة ، وكم بسيطة على الصحيح خلافاً لمن زعم أنها مركبة من الكاف و(ما) الاستفهامية ، ثم حذفت ألفها لدخول الجار ، وسكنت ميمها ، للتخفيف ، لثقل الكلمة بالتركيب " .

فهذا التعليل إن صدر عن الكوفيين فقد وقسوا على ما يمكن أن يكون صواباً في التعليل ، فما أحسن أن ينسب التخفيف من الحركة إلى ثقل الكلمة بالتركيب ، ذلك أن التركيب وما يكون به من ثقل يستدعي حركات خفيفة كالفتحة في الفعل الماضي ، ويستدعي التخفيف من حركات وحروف ، وقد أشار النحاه إلى ثقل التركيب ، وما يدل على قدم هذا التعليل عند الكوفيين ما قاله الرضي من أن الكوفيين يرون أن (كم) مركبة من كاف التشبيه و (ما) ثم

## حذفت ألفها وسكن الميم للتركيب (١٧).

ويبدو على هذا المذهب والله أعلم أن حذف الألف قد مهد لحذف الحركة ، ولذا فإن القول بحذف الألف لكثرة الاستعمال صحيح ، وترتب على هذا أن حذفت الحركة لثقل الكلمة بالتركيب ، ولم تسكن الميم في (لم) دائماً كسكونها في (كم) ، ذلك أن (كم) مركب ملارم للتركيب لاتنفك فيه الكاف عن (ما) ؛ إذ أصبحت كلمة واحدة بأحكام ومعان جديدة ، ولو بقي للكاف من أحوالها أنها حرف جرّ لما جار أن يدخل عليها حرف الجرّ في مثل : بكم درهم اشترت ، ونحوه .

أما (لم) فليست سوى اسم دخل عليه حرف الجرّ كما يدخل على (زيد) ونحوه ، ينفك عنه الحرف ، وقد يأتي غيره نحو (عم) و (بم) وهكذا ، فالفرق بين (كم) و(لم) بين في هذا الأمر .

### ادلة الكوفيين :

أولاً : التركيب في الكلمات من سنن العرب في كلامها لكثرتة وتعدّد صورته ، وعلى هذا قال الفراء<sup>(١٨)</sup> " والحرف (يعني الكلمة) قد يوصل من أوله وآخره ، فمما وصل من أوله (هذا) ، و(هاذاك) ، وصل بـ(ها) من أوله ، ومما وصل من آخره قوله تعالى ﴿إما تريني ما يوعدون﴾ (المؤمنون : ٩٣) وقوله : لتذهبن ولتجلسن وصل من آخره بنون و(ما) " .

والحق أن ما ذكره الفراء لا يماثل ما هو حادث في (كم) فالفرق بينهما بين كما ذكرنا من قبل ، ولكنّ كلامه يبيّن أنّ العربية من شأنها أن تلجأ إلى السوابق واللواحق لفوائد شتى معنوية وتركيبية .

ولعل من أقوى ما يحتج به الفراء والكوفيون ما ذكره<sup>(١٩)</sup> من التركيب في (لكن) ، إذ قال " وإنما نصبت العرب بها إذا شدّت نونها ، لأن أصلها " إن

عبدالله قائم " فزيدت على أن لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً " ، وما ذكره غيره من تركيب (لن) و(حيثما) و(لولا) و(لوما) و(كذا) و(كأي) وغير ذلك فالقول بأن الأفراد أي البساطة في الأدوات أصل ، محلّ نظر ، لأنه لا يمنع من القول بالتركيب في بعضها .

ثانياً: مجيء الكاف رائدة كثيراً في أول الكلمات فمن ذلك قوله تعالى ﴿ليس كمثل شيء﴾ (الشورى : ١١) وما حكى عن بعض العرب أنه قيل له : كيف تصنعون الأقط قال : كهين ، ومنه قول الراجز :

"لواحق الأقراب فيها كالمق" (٢٠)

وقال الفراء (٢١) " وقال بعض العرب في كلامه ، وقيل له : منذ كم قعد فلان ؟ فقال : كمذ أخذت في حديثك ، فرده الكاف في (مذ) يدلّ على أن الكاف في (كم) رائدة . وإنهم ليقولون : كيف أصبحت ؟ ، فيقول : كالخير ، وكخير ، وقيل لبعضهم : كيف تصنعون الأقط ؟ فقال : كهين " .

ولعل مما يُحتج به للكوفيين في هذه المسألة زيادتها في لفظين آخرين غير (كم) من ألفاظ كناية العدد وذلك زيادتها في (كذا) قال ابن يعيش (٢٢) " وأما (كذا) فهي كناية عن عدد مبهم بمنزلة (كم) يقال : لي عليه كذا وكذا درهماً ، إذا أراد إبهام العدد كنى عنه بكذا كما يكون عن الأعلام بفلان ، والأصل (ذا) والكاف رائدة ، وليست على بابها من التشبيه ؛ لأنه لا معنى للتشبيه هاهنا ، إنّما المعنى : لي عليه عدد ما ، فلم يكن هنا تشبيهه فالكاف إذا رائدة إلا أنها زيادة لازمة ، و (ذا) في موضع مجرور بها " إلخ .. ماقال ، كذلك الكاف ركبت مع (أي) الاستفهامية في (كأي) وقد قيل عنها (كأي) اسم ك (كم) في المعنى مركب من كاف التشبيه و (أي) الاستفهامية المنونة ، وحكى ولهذا جار الوقف عليها بالنون " إلخ (٢٣) ، قال العكبري (٢٤) " وقالوا (يعنى الكوفيين) (كأي) في معنى (كم) ، وكما أن (كأي) مركبة كذلك (كم) ، وكذلك قولهم :

له على كذا و [كذا] وهما في معنى العدد .

ومن زيادتها في صدر الكلمات زيادتها في (كلاً) ، إذ ذهب ثعلب إلى أن (كلاً) مركبة من كاف التشبيه ولا النافية قال : وإنما شددت لامها لتقوية المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين ، وعند غيره هي بسيطة<sup>(٢٥)</sup> .

وستأتي الإشارة إلى زيادتها في أول (كان) .

ثالثاً: أن معنى (كم مالك؟) : كأي شيء مالك من الأعداد؟ والدليل على ذلك قولهم : كأي من رجل رأيت ؟ أي : كم من رجل رأيت<sup>(٢٦)</sup> .

وقد ذكر النحاة أن (ما) للمجهول ماهيته فهي في إبهام (أي) و(ذا)<sup>(٢٧)</sup> ، ولعله بناء على ذلك قيل عن (كم) إنها اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار<sup>(٢٨)</sup> إذا سلّمنا بوجود (ما) في (كم) .

ولو قدرنا (كم مالك) ب: مثل أي شيء مالك من الأعداد ، أو: ما مقدار مالك ؟ لما اختلف الأمر كثيراً ، وهذا يدلّ على أصالة الكاف المراد بها المثلية في هذا السياق ، ويدل على أصالة (ما) فيه أيضاً .

ولعل صلاحيتهما للسؤال عن المقدار مكّي من مزجهما لتكون كلمة جديدة يسأل بها مباشرة دون استعانة بكلمات أخرى تدلّ على المقدار أو كلمة شيء .

أما ما يوحى به كلام العكبري<sup>(٢٩)</sup> من أن الكوفيين زعموا أن : مامالك ؟ بمعنى : كم مالك؟ فلم أجد غيره ينسبه إليهم ، ولذا فإنّ ماردّ به عليهم من قوله "أما قوله : مامالك ؟ فليس معناه : كم مالك ، لأنّ (ما) سؤال عن الحقيقة فما مالك معناه : أيّ جنس هو ؟ وليس هذا معنى العدد فإذا فلا معنى لـ(ما) هاهنا" ، أقول : إنّما ردّه هذا يجب أن يسبقه أن الكوفيين قد قالوا بهذا فعلاً ، ذلك أن ماورد في المصادر الأخرى بخلاف ما ذكر ، بل إنّ العكبري يشير إلى أن الكوفيين قالوا بأنّ معنى : كم مالك ؟ أي : ماعدده؟ ، وهذا التفسير منهم

صواب لذا لم يتعرض له المكبري بالرد ، بل إن البصريين هم اللذين قارنوا بين (مامالك ؟ ) و(كم مالك؟) وذلك رداً على الكوفيين في قولهم بزيادة الكاف حيث أنكر البصريون زيادتها بحجة أن دخولها ليس كخروجها ، والزائد دخوله كخروجه وقالوا (٣٠): "بل لو قدرنا حذفها من الكلام لاختل معناها ، ولم تحصل الفائدة بها ، ألا ترى أن قولك : (مامالك ) لا يفيد ما يفيد قولك : (كم مالك ) فدلّ على الفرق بينهما " ولكن الكوفيين لم يرد في كلامهم أنها رائدة دخولها كخروجها بعد أن تم تركيبها .

رابعاً : تنظير (كم ) بـ(لم) :

قال الكوفيون (٣١): إن الأصل في (لم) (ما) زيدت عليها اللام ، فصارتا جميعاً كلمة واحدة ، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال ، وسكنت ميمها ، فقالوا : لم فعلت كذا ؟

قال الشاعر :

يا أبا الأسود لم أسلمتني لهموم طارقات وذكر \*

فاللام حرف جر والميم أصلها (ما) الاستفهامية حذفت ألفها وسكنت

الميم .

وقد قال الفرّاء (٣٢) "ثم إن الكلام كثر بكم حتى حذفت الألف من آخرها ، فسكنت ميمها ، كما قالوا : لم قلت ذلك ؟ ومعناه : لم قلت ذلك ، ولما قلت ذلك ؟ "

قال البغدادي (٣٣) شارحاً كلام الفرّاء " : (قوله : لم قلت ) بسكون الميم ظاهرة أنه جائز في الكلام غير مخصوص بالشعر ، ويؤيده قول ابن الشجري في أماليه " ومن العرب من يقول : لم فعلت ؟ بإسكان الميم قال ابن مقبل :

أخطل لم ذكرت نساء قيس فما روعن منك ولا سيينا

وقال آخر :

يا أبا الأسود لم خليتني لهموم طارقات وذكر

ويشير كلام الفراء أيضاً إلى وجود ثلاث لغات في (ما) عند جرّها بحرف الجر وفصل ذلك ابن الشجري في أماليه قال : فإن أدخلت عليها حرف خفض لزمك في الأغلب حذف ألفها في اللفظ والخط تقول : عمّ سالت ؟ وفيم جئت ؟ فرّقوا بهذا بينها وبين الخبرية التي بمعنى الذي كما جاء في التزييل ﴿عمّ يتساءلون﴾ (النبا: ١) ﴿وما ربك بغافل عما يعملون﴾ (الأنعام : ١٣٢) ، وقال في الاستفهامية ﴿فيم تبشرون﴾ (الحجر : ٥٤) ، وفي الخبرية ﴿بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك﴾ (البقرة: ٤) وقال جرير :

" يا آل بارق فيم سب جرير "

ومن المجرور بمن قوله تعالى ﴿ فلينظر الإنسان ممّ خلق﴾ (الطارق : ٥) ، وباللام ﴿فلم تقتلون أنبياء الله﴾ (البقرة: ٩١) .

هذه اللغة الأولى ، أما اللغة الثانية وهي حذف الألف مع إسكان الميم فقد مرّ ذكرها في كلام ابن الشجري الذي أورده البغدادي .

واللغة الثالثة : قال عنها ابن الشجري<sup>(٣٤)</sup> " ومن العرب من يثبت الألف فيقول : لما تفعل كذا ؟ وفيما جئت ؟ وعلما تسبني ؟ قال حسّان :

علما قام يشتمني لثيم كخنزير تمرّغ في دمان

الدمان : السرجين ، وقال آخر :

أنا قتلنا بقتلانا سراتكم أهل اللواء فقيما يكثر القيل<sup>(٣٥)</sup> "

وقد ذكر بعضهم أن حذف الألف قياس إذا كانت (ما) أستفهاماً ، وهو الأكثر كما يذكر ابن الشجري واللفظ بها لغة بعض العرب .

أما إسكان الميم فإذا كان ابن الشجرى جعله لغة كما فعل الفراء دون أن يفصلاً القول فإن ابن يعيش فرّق بين أمرين : إسكان الميم في الوقف إذ هو لغة بعض العرب ، وإسكان الميم في الوصل ولا يكون إلا من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة قال<sup>(٣٦)</sup> : "فأما (حتام) و(فيم) و (علام) فالهاء في هذه الحروف أجود نحو قولك في الوقف : حتامه وفيه وعلامه ، لأنك حذف الألف في (ما) وبقيت الفتححة دليلاً على المحذوف فشحوا على الفتححة أن يحذفها الوقف فيزول الدليل والمدلول عليه فالحقوها (هاء السكت) فيقع الوقف عليها وتسلم الفتححة ، فصار ذلك كالعمل في : اغزه وارمه ، وقوم من العرب يقفون بالإسكان من غير (هاء) ويقولون : فيم ولم وعلام ، ويحتج بأن الوقف عارض ، والحركة تعود في الوصل ، وقد أسكن بعضهم الميم في الوصل ، قال الشاعر :

يا أبا الأسود لم خليتني لهموم طارقات وذكر

وذلك من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة "

وكلام النحاة أكثره عن حذف الألف من (ما) إذا جرت بحرف الجر ، ولكن لهم كلام عنها إذا جرت بالإضافة يختلف عنه على نحو ما ، قال ابن يعيش<sup>(٣٧)</sup> "وأما (مجيء م جنت) و (مثل م أنت) فإِنَّهم قد حذفوا الألف من (ما) مع هذه الأسماء كما حذفوها مع حروف الجر ، لأنها خافضة لما بعدها كالحروف ، فأجريت في الحذف مجراها ، فإذا وقعت على (ما) منها فبالهاء لاغير ، وليس الأمر فيها كحتام وإلام ، لأن (حتى) حرف ، وكذلك (إلى) ، والحرف لا يستقل بنفسه ولا يفصل مما بعده ، فتتزل مترلة الكلمة الواحدة فجار إسكانها ، وأما (مجيء) و(مثل) فإنهما اسمان منفصلان مما بعدهما ، وصار (ما) بعد حذف الألف على حرف واحد فكروها ذلك فالحقوه الهاء ، وقالوا (مجيء مه) و (مثل مه) ليقع السكت عليه ولا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء ، فاعرفه "

إلا أن حذف الألف والوقوف بالهاء ليس مخصوصاً (بما) عندما تكون  
 مجرورة بحرف أو بالإضافة فقد (٣٨) أجار بعضهم حذف ألف (ما) والوقف  
 عليه بالهاء وإن لم يكن مجروراً كما في حديث أبي ذؤيب : قدمت المدينة ،  
 ولاهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام ، فقلت : مه ، فقيل  
 : هلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وذلك لأنك إذا حذف الألف  
 منها شابهت الفعل المحذوف آخره جزماً أو وفقاً نحو : ره ، واغزه ، وليرمه ،  
 فيلحق بها (هاء) السكت بعد حذف الألف ، والأولى أن يوقف عليها بالألف  
 التي كانت لها أعنى على (ما) الاستفهامية غير المجرورة ، ومذهب الزمخشري  
 أن الهاء بدل من الألف ، وحملها على المجرور في نحو (مثل مه) أولى ، أعني  
 جعله هاء السكت جيء بها بعد حذف الألف كالعوض منه .

وما ذهب إليه الزمخشري من أن الهاء بدل من الألف فسر به وجود الهاء  
 في (هنة) و(فمه) في قول الراجز :

قد وردت من أمكنه من ههنا ومن ههنة  
 إن لم أروها فمه

قالوا (٣٩) : ألا ترى أنه قلب ألف (هنا) هاء ، وقلب ألف (ما) في قوله  
 (فمه) هاء ، وأصل الكلام : إن لم أروها فما يكون ؟

وكذلك في قول أحدهم : "يا أسدي لم أكلته لِمَه؟"

حيث سكن الراجز الميم مرة ، ووقف بالهاء مرة أخرى ، ويمكن حمل  
 الأخير على إبدال الألف هاء ، كما هو مذهب الزمخشري .

وهو ما يمكن أن يفسر به وجود الهاء في (أنه) وقد ذكر الرضي (٤٠) أن  
 بعض طييء يقفون على (أنا) بالهاء مكان الألف .

أما وقد تبين أن حذف الألف من (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجر



عليها لازم غالباً كما قال به ابن الشجري (٤١) أو قياس حسب ما قاله الرضي (٤٢).

أما وقد تبين أيضاً أنّ سكون الميم لغة بعض العرب ، وله شواهد من الشعر والنثر على ماسم الفراء وغيره ، ، فإنه يبقى فرق بين (كم) و(لم) ، وهو أنّ (لم) تأتي بالالف ويفتح الميم مع حذف الالف ، ولكن (كم) لاتأتي إلا في حالة واحدة وهي سكون الميم ، وسبب ذلك فيما يظهر أنّ (كم) مركبة ، وليست ك (لم) ، وسيرد طرف من هذا الحديث بعد .

### الردّ البصري (عرض وتحصيل):

قام الردّ البصريّ على حجج الكوفيين على الدعائم التالية (٤٣):

- ١- أن قول الكوفيين إنّ ( كم ) أصلها ( ما ) ريدت عليها الكاف دعوى من غير دليل ولا معنى ، وهم بذلك يصادرون الرأى الكوفي ، ولا يقيمون وزناً لما أوردوه من حجج وأدلة مستمدة من اللغة ، وهذا ردّ جدلي في نظري .
- ٢- أنّ وصل الحرف من أوله نحو ( هذا ) إنما جاء قليلاً على خلاف الأصل للدليل دلّ عليه ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، ولا يدخل هذا في القياس فيقاس عليه (٤٤).

والحقيقة أنّ هذا ردّ ضعيف؛ فمسألة التركيب في الأدوات وغيرها لو وجد في بعضها فهو منهج للغة تنهجه في بعض كلماتها ، وتحديد تلك الكلمات التي جرى عليها هذا المنهج هو موضع الخلاف ، والرأى المستند على ما في اللغة من نظائر وشواهد هو الأقوى حجة وهو المقدم ، ولا تمنع قلة الكلمات الموصولة من أولها من الاعتداد بذلك المنهج اللغوي في تكوين الكلمات ، إذ لا عبارة بقلة أو كثرة ذلك الصنيع ، وإنما العبارة بوجوده أو عدمه ، ومادام البصريون يقرّون بوجوده فما يمنع من القول بحدوث ذلك في ( كم ) إلا أن يضعف الاستدلال عليه .

٣ - إنكار زيادة الكاف في بعض ما استشهد به الكوفيون فقالوا (٤٥):  
 "وأما قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ (الشورى : ١١) فلا نسلم أن الكاف فيه  
 رائدة ، لأن مثله هاهنا بمعنى (هو) ، فكأنه قال : ليس كهو شيء ، والمثل يطلق  
 في كلام العرب ويراد به ذات الشيء ، يقول الرجل منهم : مثلى لا يفعل  
 هذا ، أى : أنا لا أفعل هذا ، ومثلى لا يقبل من مثلك ، أى : أنا لا أقبل  
 منك ، قال الشاعر :

يا عاذلى دعنى من عدلكا      مثلى لا يقبل من مثلكا  
 أي : أنا لا أقبل منك .

ثم قالوا (٤٦) : "ثم لو قلنا : إن الكاف هاهنا رائدة لما امتنع ، لأن دخول  
 الكاف هاهنا كخروجها ، ألا ترى أن معنى ( ليس كمثله شيء ) ومعنى (ليس  
 مثله شيء) واحد وكذلك الكاف في قوله : كهين ، وقول الراجز :

لواحقُ الأقراب فيها كالمقِّقُ

بخلاف الكاف في (كم) فإن الكاف في (كم) ليس دخولها كخروجها ،  
 بل لو قدرناها حذفاً من الكلام لاختل معناها ولم تحصل الفائدة بها ، ألا ترى أن  
 قولك : (مامالك؟) لا يفيد ما يفيد قولك : (كم مالك؟) فدلّ على الفرق بينهما .

وكلام البصريين هذا يؤدي إلى إنكار زيادة الكاف في بعض شواهد  
 الكوفيين وإقراره في بعضها ، وأن إنكاره مبني على المعنى ، فلا تعدّ الكاف  
 رائدة إذا أمكن توجيهها من حيث المعنى إلى ما لا يقتضى الزيادة ، فإن أمكن  
 أيضاً توجيهها من حيث المعنى على الزيادة فإنّ هذا لا يكون إلا إذا كان خروجها  
 كدخولها دون تأثير على المعنى ، ويؤدي كلام البصريين في هذه المسألة إلى  
 تقرير قاعدة مفادها أن الحروف تكون زائدة إذا كان حذفها لا يحدث تغييراً في  
 المعنى ، وهو ما عبروا عنه بأن دخولها كخروجها .

ولعل الصواب في اعتبار الزيادة في الحروف هو ما ذهب إليه بعض النحاة من أن الحرف الزائد هو ما وقع بين العامل ومعمولة ، وأن وجوده كحذفه من حيث التأثير على طلب العامل للمعمول كما في قوله تعالى ﴿لكيلا تأسبوا على ما فاتكم﴾ (الحديد : ٢٣) وكما في قوله تعالى ﴿ماترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور﴾ (الملك : ٣) وقوله تعالى ﴿هل من خالق غير الله﴾ (فاطر : ٣) فوجود هذه الحروف بين الطالب ومطلوبه لم يمنع من أن ينصب المضارع بكفي في الآية الأولى ، وأن تكون (تفاوت) و(فطور) مفعولين منصوبين بفتحيتين مقدرتين منع من ظهورهما اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأن تكون (خالق) مبتدأ مرفوعاً بضمّة مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وهكذا . مع أن هذه الحروف وجدت زائدة لفائدة معنوية وهي النفي في الآية الأولى والتوكيد في البقية قال سيبويه عن (ما) في قوله تعالى ﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾ (النساء : ١٥٥) وهي لغو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهي توكيد للكلام<sup>(٤٧)</sup>.

وهناك أمر آخر أكثر أهمية في هذه القضية موضوع بحثنا وهو أن وجود الكاف مع (ما) في (كم) ليس كوجودها في غيرها مما ذكره الكوفيون من الشواهد ، ولعل هذا ما غفلوا عن النص عليه ، ذلك أن وجود الكاف مع (ما) وجود تركيب ، وهذا قد يترتب عليه تغيير في اللفظ والمعنى .

أما قول البصريين<sup>(٤٨)</sup> : " ألا ترى أن قولك : ممالك ؟ لا يفيد ما يفيد قولك (كم ممالك؟) فإن الكوفيين لم يقولوا ذلك ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه يمكن القول إنما أريد بتركيب الكاف مع (ما) الاستفهامية إخراجها من السؤال عن الجنس إلى معنى جديد وهو السؤال عن العدد .

٤ - تخطئة الكوفيين في تنظيرهم (كم) بـ (لم) لوجود فرق بينهما ،

قالوا<sup>(٤٩)</sup>: " وأما قولهم : " كان الأصل في (كم مالك؟) : كما مالك؟ إلا أنه لما كثر في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم حذف الألف لكثرة الاستعمال ، وسكنت الميم ، كما فعلوا ذلك في (لم) " قلنا : لانسلم أنه يجوز إسكان الميم في (لم) في اختيار الكلام ، وإنما يجوز ذلك في الضرورة ، فلا يكون فيه حجة ، قال الشاعر :

" يا أبا الأسود لم أسلمتني "

وكما قال الآخر :

" يا أسدي لم أكلته لمة "

فسكن (لم) للضرورة تشبيهاً لها بما يجيء من الحروف على حرفين الثاني منهما ساكن ، فلا يكون فيه حجة .

ولكلام البصريين بقية نوردتها بعد .

أما ما ذهبوا إليه من أن تسكين (الميم) في (لم) ضرورة ، فقد تبين لنا عند إيراد حجج الكوفيين أنه لغة بعض العرب وورد في النثر والشعر كما حكى الفراء وابن الشجري .

ونعود إلى بقية كلام البصريين في تخطئة الكوفيين تنظيرهم (كم) بـ(لم)، قالوا<sup>(٥٠)</sup>: " ثم لو كان الأمر كما رعمتم وأن (كم) كـ(لم) لوجب أن يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل في (لم) فيقال : كما مالك؟ كما يقال : لما فعلت؟ وأن يجوز فيها الفتح مع حذف الألف كما يجوز في (لم) فيقال : كم مالك؟ كما يجوز : لم فعلت؟ ، وأن يجوز فيها هاء الوقف فيقال : كمه ، كما يجوز في (لم) هاء الوقف فيقال : له ، فلما لم يجز ذلك دل على الفرق " .

وهذا في رأيي لا يرد على الكوفيين فتفسيرهم لحذف الألف بكثرة الاستعمال تفسير معقول ، وسكون الميم إنما كان تخفيفاً لثقل الكلمة بالتركيب ،

وهو تعليل جيد ، وليس كل شيء شابه شيئاً في امر لا بد أن يشابهه في كل امر ، ثم سنرى أن فتح الميم من كم ووجود الالف وإن لم يوجد في العربية فهو موجود في بعض أخواتها الساميات .

٥ - إنكارهم التركيب في بعض الأدوات ، والعكبري تمن قال بعدم التركيب في (كم) وغيرها من بعض الأدوات التي ذكر ، وقال عن (كم) "إن الأصل عدم التركيب ، ولاسيما في كلمة لا يصح أن تجعل كلمتين و (كم) هاهنا كذلك ، فإن (كم) حرفان ، ولا يمكن أن يكون كل واحد منهما ولا أحدهما كلمة تامة ، فعلى هذا يمتنع التركيب ، لأنه إنما يكون بين كلمتين" (٥١).

ويبدو - والله أعلم - أنه لم يلتفت إلى ما قاله الكوفيون من أن الاختصار وقع في الكلمة الثانية وهي (ما) بحذف الالف لكثرة الاستعمال ، وبناء على حذفها في الغالب من (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجر ، ثم ما قالوه من أن سكون الميم إنما كان للتخفيف من ثقل الكلمة بالتركيب ، وما صرح به البصريون كثيراً من أن التركيب يحدث به تغيير في اللفظ والمعنى والعمل في أحيان كثيرة .

٦ - أن وجود التركيب في بعض الأدوات لا يعنى وجود التركيب في (كم) :

وهذا مارد به العكبري أيضاً حين نسب إلى الكوفيين قولهم (٥٢) .

" وقالوا أيضاً (كاي) في معنى (كم) ، وكما أن (كاي) مركبة كذلك

(كم) ، وكذلك قولهم : له علي كذا [وكذا] وهما في معنى العدد " ، قال :  
والجواب عليه من وجهين :

أحدهما : ماتقدم من فهاد دعوى التركيب .

والثاني : أن أكثر ما فيه أنهم أرونا كلمات فيها تركيب ، وهذا لا يوجب

أن يجعل كل شيء هكذا .

## ثانياً: الراى البصري

لايحتاج المذهب البصريّ في هذه المسألة إلى طول شرح ، فلم يقولوا أكثر من أن (كم) مفردة موضوعة للعدد ، ولم يحتاجوا إلى أكثر من ذلك ، ولكن حججهم هي ماقد نحتاج إلى إطالة القول في عرضه بحسبها .

### احتجاج البصريين على بساطة (كم) :

أولاً : أن الأصل في الكلمات عدم التركيب ، ولا يوجد دليل على أن (كم) قد انتقلت عن هذا الأصل ، وهذه الطريقة في الاستدلال من البصريين تسمى (الاستصحاب) الذي قال عنه الأنباري : هو إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل<sup>(٥٣)</sup> ، وقال عن كم<sup>(٥٤)</sup> " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مفردة ، لانه الأصل هو الإفراد ، وإنما التركيب فرع ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ، لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة<sup>٥٥</sup> .

وقد قال الأنباري في أحد كتبه - ونقله عنه السيوطي<sup>(٥٥)</sup> " استصحاب الحال من أضعف الأدلة ، ولهذا لايجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ، إلا ترى أنه لايجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه ، وكذلك لايجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة للاسم " .

وقد اجتهد الكوفيون في تقديم الأدلة على خروج ( كم ) عن الأصل في الكلمات ، ولكن البصريين حاولوا ردها كما ظهر لنا من قبل عند مناقشة البصريين لحجج الكوفيين ، وبهذا بقي للبصريين ( فيما زعموا ) الاستدلال

بالاستصحاب قائماً ، وكأنهم نجحوا في بيان أن ماتوهمه الكوفيون دليلاً لم يوجد ، وذلك أنهم عندما يعترض معترض على الاستدلال بالاستصحاب بذكر دليل زواله ، يقوم البصريون عندها بتبيين أن ماتوهمه دليلاً لا وجود له ، وبهذا يبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحاً .

ولجأ العكبري<sup>(٥٦)</sup> في ردوده إلى دليل استصحاب الحال راداً مقالة الكوفيين ، ولكن من جهة أخرى ، حيث زعم أن الحذف من ( ما ) دعوى من الكوفيين والقول بالحذف خلاف الأصل فما الداعي لدعواه ؟

ولا أرى البصريين قد وفقوا في إيراد هذا الدليل هنا ، لأن الأفراد في الكلمات أصل ، وكذلك التركيب أصل ، فاللغة فيها من الكلمات المفردة الكثير ، وكذلك من الكلمات المركبة ، وقد أقر البصريون بتركيب كثير من الكلمات ، وما دامت اللغة تلجأ إلى التركيب لخلق كلمات جديدة من كلمات موجودة فهذا نهج لها تتبعه ، وبذا يعدّ أصلاً ، ولا عبرة بقلة أو كثرة في مثل الأمر ، فكثرة الكلمات المفردة بالنسبة للكلمات المركبة لا يعنى أصالة الأولى وفرعية الثانية بل يعنى أن اللغة تفضل البساطة في الكلمات على التركيب ولكنها تستخدم النوعين فهما أصلان فيها .

كما أن القول بأن الأصل في الأدوات البساطة مذهب بصري ، والكوفيون قالوا بتركيب كثير من الأدوات كما تنبىء بذلك المصادر المختلفة ، وقد مرّ شيء من هذا قبل .

ثانياً : عدم صلاحية ( كم ) لأن يقال فيها بالتركيب ، وهي حجة أوردها العكبري ، وذلك أن ( كم ) لا يصحّ أن تجعل كلمتين مكونة من حرفين ، ولا يمكن أن يكون كل واحد منهما . . كلمة تامة ، فعلى هذا يمتنع التركيب ، لأنه إنما يكون بين كلمتين<sup>(٥٧)</sup> .

وهذا نظر للكلمة بعد تركيبها ، والتركيب كما يقرّ بذلك البصريون يحدث تغييراً في الكلمات المركب منها أحياناً ، ألم يذهب الخليل إلى أن (لن) مركبة من ( لا ) و ( أن ) ، فهما كلمتان من أربعة أحرف أصبحتا كلمة واحدة من حرفين (٥٨).

أما قول العكبري بأنّ ( كم ) مكونة من حرفين ، ولا يمكن أن يكون كل واحد منهما كلمة تامة ، فهذا غير مسلم له فكثير من الكلمات تأتي على حرف واحد مثل بعض الضمائر وعدد من حروف الجرّ والعطف وهكذا ، إلا أن يكون أراد شيئاً خفيّ عليّ فالله أعلم .

ولعلّ ما قال به الكوفيون من التركيب في ( كم ) هو الصواب للأسباب التالية :

أولاً : أن التركيب في الأدوات والكلمات منهج للغة ، وقد وجد في عدد كبير من الكلمات عند الكوفيين وإن لم يقل به البصريون في بعضها ، فالتركيب إذاً أصل كما إن الأفراد أصل ؛ ذلك أن اللغة اتبعت طريقين في إثراء نفسها وهما ارتجال الكلمات البسيطة ، وتركيب كلمات من كلمتين أو أكثر ، ولذلك فاستصحاب الأصل في هذه القضية ليس جيداً .

ثانياً : أن التركيب يحدث في الكلمات أحوالاً جديدة ، فهو يجعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة مثل : حيثما ، وإذما ، وإنما ، وكأنما ، ولعلّما ، ولولا ، ولوما ، وربما ، وقلما ، وطالما ، وأشباهاها ، فكل مركب من هذه المركبات بمنزلة كلمة واحدة إضافة إلى أن التركيب يجعلها على معان جديدة ، وقد يجعلها عاملة بعد أن كانت هاملة أو يجعلها هاملة بعد أن كانت عاملة ... وهكذا (٥٩).

ولذا فإنّ ما طرأ في كم من التغيير الذي أوصلها إلى أن تكون كلمة مركبة



على حرفين مقبول ، وإن خالفنا ظنه البصريون من أن الكلمة المركبة لا تكون من حرفين .

ثالثاً : ظهر في إحتجاج الكوفيين جوانب قوة على النحو التالي :

١ - إدراكهم أن اللغة فيها تركيب للكلمات بعضها من بعض ، وهذا أدركه البصريون أيضاً وعدّوا في مؤلفاتهم من الكلمات المركبة عدداً لا بأس به ، وقد أحسن الكوفيون في عدّ (كم) من ضمنها مستدلين بشواهد اللغة .

٢ - قول الكوفيين بكثرة زيادة الكاف وإضافتها في أول الكلمات على جانب كبير من الصواب ، فقد ريدت الكاف في مواضع كثيرة منها ماذكروه ، وأهم هذه المواضع الألفاظ التي أتت مثل (كم) كناية عن العدد ، وذلك (كأي ، وكذا) .

وقد قال سيبويه "وسألت الخليل عن (كأن) فزعم أنها (إن) لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع (إن) بمتزلة كلمة واحدة ، وهي نحو : كأي رجلاً ، ونحو : له كذا وكذا درهماً"<sup>(٦٠)</sup> ، وقال في موضع آخر تعليقاً على قول الشاعر :

' كان وريديه رشاء خُلب '

' وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى (أن) ، فلما اضطرت إلى التخفيف فلم تضمر لم يغير ذلك أن تنصب بها ، كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله"<sup>(٦١)</sup> بل قال سيبويه عبارة مفادها أن من شأن الكاف أن تتركب مع ما بعدها وذلك في سياق الحديث عن (كأي) و (كذا وكذا) قال"<sup>(٦٢)</sup> ' وإنما تجيء الكاف للتشبيه ، فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد ، من ذلك قولك : كأن أدخلت الكاف على أن للتشبيه ' . قال د. سيد رزق رحمه الله : "وقول الكوفيين بالتركيب استنتاج افتراض قد نجد له تأييداً في الواقع اللغوي يتجلى في

اعتمادهم على النظائر التي سردها الأنباري من زيادة الكاف كثيراً في كلام العرب<sup>(٦٣)</sup>.

٣ - أصالة (ما) في الاستفهام عن العدد وغيره كأن تقول : ماعدد مالك؟ وكذلك أصالة الكاف في الدلالة على المائلة في هذا السياق كأن تقول : كأي شيء مالك من الأعداد؟ وفي مثل : مالي كهذا العدد .

٤ - صحة تعليلهم لحذف الألف ، وصحة قياسهم ذلك على حذفها من (ما) الاستفهامية ، وقد رأينا العرب تحذفها حتى مع (ما) التي خلت من الجار اسماً كان أم حرفاً .

٥ - الاقتراب من الحسّ اللغوي بتعليلهم لسكون الميم في (كم) بأنه تخفيف للثقل الناشئ عن التركيب .

وفي أن (كم) أصلها (كما) يمكن التنظير له بما ذكره برجستراسر في معرض حديثه عن حروف العطف من أن حرف العطف (أم) حديثة عربية أصلها a-ma كما أن (لَمْ) أصلها La-ma و(كم) أصلها Ka-ma<sup>(٦٤)</sup> وفي العبرية نجد أن (كم) يناظرها "كَمَا" قال محمد بحر : وللاستفهام عن الكمية تستخدم العربية (كم) والعبرية (كَمَا) ، وتتركب من كاف + مَ بمعنى ما ، وتكون الكلمة بعدها (التمييز) جمعاً في العبرية ولكن في العربية تكون عادة مفرداً ويجوز جمعه<sup>(٦٥)</sup> . وجاء في معجم العهد القديم أنه يشبه (كَمَا) العبرية في السريانية (كما) وفي العربية (كم) ويظهر أن المطلعين على الساميات يرون أن (كَمَا) في العبرية مركبة من الكاف و (ما) كما هو رأى د. محمد بحر<sup>(٦٦)</sup> .

رابعاً : ظهر الضعف في احتجاج البصريين باستصحاب الحال في مثل هذا الموضوع خاصة أن استصحاب الحال من الأدلة الضعيفة إذا وجد الدليل على خلافه ، وعلى كل حال فإن البصريين بهذا عقلانيون وأقرب إلى النزعة المنطقية

في قولهم 'إنها دعوى بلا دليل' وفي قولهم: إن الأصل هو الإفراد وفي  
تمسكهم باستصحاب الحال قال ذلك د/ سيد رزق (٦٧).

كذلك ظهر الضعف في استبعادهم التركيب في (كم) ، لأنها من حرفين  
متجاهلين أن الكلمات عند تركيبها قد تفقد بعض حروفها أو حركاتها . ولعل  
د. مهدي المخزومي كان محقاً عندما ذكر أن الفرق بين المدرستين أن البصريين  
يستندون إلى أصل فلسفي يقيمون به حججهم ، أما الكوفيون فيستندون إلى  
القرآن الكريم وأبيات من الشعر العربي الصحيح. (٦٨) وقد كان مذكراً عن حالها  
في العبرية والسريانية دليلاً لغوياً آخر للكوفيين لم يسيروا إليه قديماً . والله  
أعلم .



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم اسلامی

## نتائج وخاتمة

بحمد الله قدّم هذا البحث صورة عن اهتمام النحاه بقضايا اللغة المختلفة من نحو وصرف وغيرهما فالبحث في بنية (كم) ليس مما يعنى به المهتم بدراسة التراكيب ، ولا مما يهتم به الصرقي ، لأنها ليست من الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة موضوع الصرف ، وما ورد في هذا البحث غيظ من فيض وقليل من ثروة نحوية ولغوية كبيرة تحتضنها كتب النحو والتفسير واللغة تفيد فائدة عظيمة في مجالات البحث اللغوي المختلفة .

وكلام القوم في المسائل المتعددة لم يضره وينزل به تعدد المسائل واختلافها ، بل إن قوته الواضحة وحسنه وعلوه يدلّ على سعة علم الأوائل رحمهم الله وعلى قدراتهم الفذة التي قد لا يمينّ الزمان بمثلها ، وما ذلك إلا لأنهم نذروا أنفسهم للعلم خدمة لكتاب الله العزيز .

كما أظهر البحث أنّ النحاة إبان الجدل النحوي قد يحمل بعضهم على بعض ويغالط بعضهم بعضاً أحياناً بتجاهل الأدلة جموداً عند رأى وغيره أولى منه ، هذه أشبه ماتكون بنتائج عامّة .

أما فيما يخص المسألة موضوع البحث فقد تبين - حسب اعتقادي - قوة الرأي الكوفي في القول بتركيب (كم) ، كما ظهرت براعتهم في الاستدلال التي بنيت على معرفة بأحوال الكلم والأساليب حسب النظام اللغوي للفتنا الشريفة ، ويمكن القول إن الكوفيين في هذه المسألة كانوا مستندين إلى شواهد اللغة متخلين عن النزعة المنطقية ثم إن البحث في شقيقات العربية الساميات عن النظائر قد يجلى الحقائق في مسائل تأصيل الكلمات ، وعلى الرغم من عدم

الفائدة التي يدعيها البعض من مثل هذه البحوث إلا أن البحث في هذه المسائل في غاية الأهمية لتجلية تاريخ الكلمات واللغات وكفى بذلك فائدة أضف إلى ذلك أن من العلم ما يكون للعلم . والله المستعان .



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم رسلاني

## هوامش البحث

- (١) انظر في المغني (كم) وانظر الجنى ٢٧٥ والهمع ٣٨٦/٤ والعين ٢٨٦/٥  
والتهذيب ٤٦٥/٩ .
- (٢) بتصرف عن شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٤ ، وشرح التسهيل لابن  
مالك ٤١٨/٢ .
- (٣) المغني (كم) .
- (٤) انظر ماسبق في شرح المفصل ١٢٥/٤ وما بعدها .
- (٥) انظر شرح الكافية للرضي ٩٧/١ و ٣٤٧/٢ .
- (٦) انظر هاتين المسألتين في المغني (كم) .
- (٧) انظر ماسبق في الجنى ٢٧٥ ، والهمع ٣٨٦/٤ والإنصاف ٢٩٨/٢ ومعاني  
القرآن ٤٦٦/١ .
- (٨) التبيين ٤٢٣ ، والإنصاف ٢٩٨ . علوم إسلامية
- (٩) انظر النص منقولاً في تهذيب اللغة ٤٦٥/٩ .
- (١٠) الهمع ٣٨٦/٤ .
- (١١) شرح الكافية : ٩٥/٢ .
- (١٢) معاني القرآن ٤٦٦/١ .
- (١٣) المصدر نفسه .
- (١٤) انظر الجنى : ٢٧٥ ، والهمع ٣٨٦/٤ .
- (١٥) معاني القرآن ٤٦٦/١ .

- (١٦) المغني : (كاي) .
- (١٧) شرح الكافية ٩٥/٢ .
- (١٨) معاني القرآن ٤٦٦/١ .
- (١٩) نفسه ٤٦٥/١ .
- (٢٠) انظر ذلك في الإنصاف م ٤٠ ، ص ٢٩٩ .
- (٢١) معاني القرآن ٤٦٦/١ .
- (٢٢) شرح المفصل ١٢٦/٤ .
- (٢٣) ألهمع ٣٨٨/٤ .
- (٢٤) التبيين : ٤٢٤ .
- (٢٥) المغني (كلأ) .
- (٢٦) الإنصاف : ٢٩٨ .
- (٢٧) شرح الكافية للرضي ٩٥/٢ .  

- (٢٨) الجنى : ٢٧٥ .
- (٢٩) التبيين : ٤٢٤ .
- (٣٠) الإنصاف : ٣٠٣ .
- (٣١) انظر معاني القرآن ٤٦٦/١ ، والإنصاف ٢٩٩ ، ٣٠٠ .
- (٣٢) معاني القرآن ٤٦٦/١ .
- (٣٣) الخزانة ١٠٩/٧ .
- (٣٤) ٢٣٣/٢ .

- (٣٥) انظر أيضاً شرح الشافية للرضي ٢٧٩/٢ ، ٢٩٨ .
- (٣٦) شرح المفصل ٨٧/٩ ، ٨٨ .
- (٣٧) نفسه ٨٨/٩ .
- (٣٨) هذا مقاله الرضى في شرح الشافية ٢٩٦/٢ .
- (٣٩) انظر الإنصاف : ٢٩٩ الحاشية .
- (٤٠) انظر شرح الشافية ٢٩٥/٢ .
- (٤١) الأمالي الشجرية ٢٣٣/٢ .
- (٤٢) شرح الكافية ٩٥/٢ .
- (٤٣) انظر الإنصاف ٣٠٠ وما بعدها .
- (٤٤) الإنصاف : ٢١٦ .
- (٤٥) الإنصاف : ٣٠١ .
- (٤٦) نفسه : ٣٠٢ .
- (٤٧) انظر التصريح (باب حروف الجر) ٨/٢ ، والكتاب ٢١٢/٤ ، ٢٢٢ .
- (٤٨) الإنصاف : ٣٠٣ .
- (٤٩) نفسه : ٣٠١ .
- (٥٠) نفسه ، وانظر المغني (كأي) .
- (٥١) التبيين : ٤٢٣ .
- (٥٢) نفسه : ٤٢٤ .
- (٥٣) الاقتراح : ١٧٢ عن جدل الإعراب .



- (٥٤) الإنصاف : ٣٠٠ .
- (٥٥) الاقتراح : ١٧٤ ، ١٧٥ .
- (٥٦) التبيين : ٤٢٤ .
- (٥٧) انظر التبيين : ٤٢٣ .
- (٥٨) الكتاب ٥/٣ .
- (٥٩) انظر الكتاب في عدة مواضع ٥٦/٣ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٣٣٢ وغيرها .
- (٦٠) الكتاب ١٥١/٣ .
- (٦١) نفسه ١٦٤/٣ .
- (٦٢) نفسه ١٧١/٢ .
- (٦٣) الخلاف بين النحويين ٢٢٦ .
- (٦٤) التطور النحوى ١٧٩ .
- (٦٥) بين العربية ولهجاتها والعبرية (٨) واستبدلت الحروف العبرية بالحروف العربية لعدمها في الحاسوب .
- (٦٦) معجم العهد القديم (كم) ٤٥٣ ، وتم الاستبدال المذكور في الحاشية السابقة .
- (٦٧) الخلاف بين النحويين ٢٢٦ .
- (٦٨) مدرسة الكوفة ٢٣٢ .

## المصادر والمراجع

- \* الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ت ٤١٥ هـ ، تح/ عبدالمعين الملوحي - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٢ هـ .
- \* الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، تح/ أحمد محمد قاسم ، ط ١ ، القاهرة ١٣٩٦ .
- \* أمالي ابن الشجري ت ٥٤٢ هـ ، دار المعرفة - بيروت (تصوير لطبعة الهند) .
- \* الإنصاف ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ت ٥٧٧ هـ ، تح/ محمد محيي الدين - المكتبة التجارية - مصر .
- \* البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات عبدالرحمن محمد الأنباري ت ٥٧٧ هـ ، تح/ د. طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ .
- \* بين العربية ولهجاتها والعبيرية د/ محمد بحر عبدالمجيد ، ١٩٨٠ .
- \* التبين عن مذهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ت ٦١٦ هـ ، تح/ د. عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٦ هـ .
- \* التطور النحوي لبرجستراشر ، ترجمة د/ رمضان عبدالنواب ، دار الرفاعي والخانجي ، ١٩٧٢ .
- \* تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ت ٣٧٠ هـ ، تح/ عبدالسلام هارون وآخرين .
- \* الجنى الداني في حروف المعاني ، لحسن بن قاسم المرادي ت ٧٤٩ هـ ، تح/ طه محسن ، مطابع جامعة الموصل ١٣٩٦ .

- \* خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي تـ ١٠٩٣ ،  
تـ / عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة ١٣٨٩ هـ .
- \* الخلاف بين النحويين ، د. سيد رزق الطويل ، مكة ، الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٥ .
- \* رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبدالنور المالقي  
تـ ٧٠٢ هـ ، تـ / أحمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق  
١٣٩٥ هـ .
- \* شرح التسهيل لابن مالك تـ ٦٧٢ هـ ، تـ / د. عبدالرحمن السيد ، ود.  
محمد بدوي المختون هجر للطباعة ، ط ١ ، ١٤١٠ (ج.م.ع) .
- \* شرح شافية ابن الحاجب للرضي تـ ٦٨٦ ، مع شرح شواهد للبغدادي  
تـ ١٠٩٣ هـ / تـ / محمد نور الحسن وآخرين ، تصوير دار الكتب العلمية -  
بيروت ١٣٩٥ هـ .
- \* شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي الاسترابادي تـ ٦٨٦ هـ ، تصوير دار  
الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٩ هـ .
- \* شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي المتوفي ٦٤٣ ، تصوير عالم  
الكتب - بيروت .
- \* الكتاب ، لسيبويه ، تـ / عبدالسلام محمد بن هارون - عالم الكتب -  
بيروت ط ٣ ، ١٤٠٣ .
- \* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، لمهدي المخزومي ، مصرط ٢  
، ١٣٧٧ .
- \* معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء تـ ٢٠٧ هـ ، الجزء الأول  
تـ / أحمد يوسف نجاتي ، تصوير عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م .

\* معجم العهد القديم = Gesenius Hebrew - chalade

**LEXICON TO THE OLD TESTAMENT**

\* مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري تـ ٧٦١ هـ ،  
تح/ د . مارن مبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ،  
ط ٥ ، ١٩٧٩ م .

\* همع الهوامع ، للإمام جلال الدين السيوطي تـ ٩١١ هـ ، تح/ عبدالعال  
مكرم ، دار البحوث العلمية - الكويت .



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم إسلامي